14
الاقتصادي
العدد (2342)
السنة التاسعة - السبت (24)
كانون الاول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

اقتصاديون يؤشّرون أسباب تردّي القطّاع الصناعي الخاصّ

□ بابل / المدى

أوصى أكثر من (١٠٠) شخصية يمثلون القطاع الصناعي الخاص والحكومة المحلية بضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي الخاص وتذليل كل المعوقات والصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل هذا القطاع الهام خلال مؤتمر عقد في بابل لمناقشة واقع القطاع الصناعي الخاص وبحضور رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توما ونائب رئيس مجلس المحافظة وعدد من أعضاء المجلس ورئيسة هيئة المستشارين في مجلس المحافظة ونائبي محافظ بابل،وعدد كبير من الصناعيين.

وقال رئيس مجلس محافظة بابل في كلمة أكد فيها استعداد الحكومة المحلية لتطبيق ما جاء في الأجندة من مقترحات وحلول وان الحكومة المحلية تعمل من اجل تفعيل هذا القطاع المهم الذي يلعب دورا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية في المحافظة ويستوعب اعدادا كبيرة من العاطلين من العمل وكذلك نعتمد كليا على البضائع المصنعة محليا من اجل المحافظة على الاقتصاد العراقي.

وقال الناشط في المجال الاقتصادي الدكتور جواد كاظم عبد خلال تصريح موجز ان القطاع الصناعي الخاص يواجه العديد من المشاكل والصعوبات منها أن عدد المشاريع بلغ٩٤٧مشروعاً الا أن عدد المشروعات التي جُددت اجازتها لدى غرفة التجارة قد بلغ ١٠٧ مشاريع فقط، وهذا يعني انه بحدود ٩٠٪ تقريباً من مشاريع محافظة بابل التابعة للقطاع الصناعي الخاص متوقفة كلياً أو جزئياً وهذا واقع ينبئ بنتائج غير محمودة آنيا ومستقبلاً بسبب شحة الموارد الاقتصادية في المحافظة كالنفط الخام أو السياحة الدينية المسجلة أو المنافذ الحدودية وما الى ذلك، وهو ما ينعكس على ضعف قدرة أبناء المحافظة على تمويل محافظتهم وبناء مشروعات انتاجية قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي لها. فافتقار البنية التشريعية في البلد للقوانين التي تنظم وتسهل وتشجع وتخدم عمل القطاع الصناعي الخاص وعدم وجود تشريعات تسمح بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للصناعيين بشكل مستمر ومنظم وسلس وفق ضوابط مُتفق عليها وخلو اللوائح التشريعية من حوافز هدفها تخفيض أو الغاء الضرائب والرسوم سيما الكمركية على المواد الأولية والمكائن والخطوط الانتاجية الحديثة المستوردة أو رفع الضرائب والرسوم المفروضة على المواد الأولية والمكائن والخطوط الانتاجية الحديثة المستوردة على الاقل خلال السنوات الخمس الاولى من عمر المشروع ومغادرة ومعالجة الأخطاء والهفوات والنواقص في بعض القوانين كقانون الاستثمار وقانون بيع وإيجار أملاك الدولة مما يطمئن حالة المستثمر المحلي والأجنبي.

ثم بدأت المناقشات التي شارك فيها المسؤولون في المحافظة وركزت على امور منها موضوع تحسين الخدمات في الحي الصناعي في المحافظة من تعبيد الطرق الداخلية ومياه الصرف الصحي والكهرباء والماء وموضوع بدل الايجارات التي تفرضها بلدية بابل على الصناعيين، وربطها بموضوع دفع بدل رفع الانقاض من قبل الصناعيين وتفصيل بعض الفقرات التي تخص صلاحيات الحكومة المحلية والفقرات الاخرى التي تخص الحكومة الاتحادية أو البرلمان وتم طرح مقترح من قبل رئيسة هيئة المستشارين وهو تخصيص نسبة ١٠٪ من تخصيصات المحافظة للبنى التحتية في المجال الصناعي.

وتم مناقشة موضوع تعبيد الأجزاء غير المعبدة من الحي الصناعي والتي لا تحتوي على مشروع للصرف الصحي، إذ أن تعليمات وزارة البلديات لا تجيز تعبيد شوارع المناطق التي لا تحتوي على مجمعات الصرف الصحي ومناقشة موضوع تقادم المكائن في اغلب المشاريع الصناعية وعدم مبادرة الحكومة بتقديم تسهيلات للصناعيين لغرض تحديثها ويطالب الصناعيون بمبادرة صناعية من الحكومة على غرار المبادرة الزراعية التي تبنتها رئاسة الوزراء وأكد الصناعيون على تفعيل القوانين النافذة سيما قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لعام ٢٠١٠ وتفعيل قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ وكذلك تفعيل قانون التعرفة الكمركية وتنشيط الإعلام الداخلي والخارجي لشرح مضامين وايجابيات القوانين المشجعة وكل مستجدات اللوائح والتعليمات التي تسهل العملية الاستثمارية كي يحاط المستثمر علماً ويكون على تواصل مع الواقع ومعالجة الثغرات الموجودة في قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ وبخاصة المادة (٣٣) التي تقضي بأن لا يُعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون، في حين تقوم اغلب الدوائر في المحافظة باعتماد قوانين مرجعياتها عند تعارض قانون الاستثمار مع قوانينها وتخفيض وعدم فرض رسوم عالية على المستوردات من المنتجات الأجنبية المماثلة والتي توازي أو تنافس المنتج المحلي وعدم تضمين التعليمات واللوائح فقرات تنص على ضرورة تخفيض تعريفات وأجور الخدمات والسلع المقدمة من قبل الدولة للقطاع الصناعي مدعومة مثل الماء والكهرباء والمحروقات والمجاري... الخ كل ذلك أدى إلى تقهقر في مستوى القطاع الصناعي الخاص.

واشار ان هناك توصيات اوصى بها المجتمعون منها ضرورة اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي الخاص وتقديم كل المساعدات اللازمة له من اجل تفعيله وإنجاحه وأوصى أيضا بضرورة وجود بيئة استثمارية ملائمة لرأس المال الوطني والاجنبي داخل المحافظة وضرورة وجود تقصير كبير في عملية التنظيف ورفع الأنقاض من قبل بلدية بابل في اغلب أجزاء الحي الصناعي، وقد أكد مدير البلدية أن الحي الصناعي هو جزء من حي نادر لذلك نقر بوجود تقصير في هذا الجانب واوصى المؤتمر بأن تتم موافقة الحكومة المحلية على استحداث قسم خاص في بلدية الحلة باسم الحي الصناعي وهو مخصص فقط لهذا الحي ووافق رئيس مجلس المحافظة على استصحاب جميع الصناعيين بجولة حرة في الحي الصناعي للاطلاع عن كثب على كل مشكلات الصناعيين وحصلت موافقة رئيس مجلس المحافظة على تعبيد الشوارع الداخلية في الحي الصناعي بالرغم من عدم وجود مشاريع للصرف الصحي فيها حاليا من ميزانية تنمية الاقاليم.

ارتفاع أسعار النفط إثر تفجيرات بغداد الدامية

العواصم / متابعة المدى الاقتصادي

أغلقت العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي الخفيف في نهاية تعاملات الاسبوع الماضي مرتفعة لليوم الرابع على التوالي.

وجاء الارتفاع بحسب محللين ومهتمين بالشأن النفطي اثر سلسلة تفجيرات العاصمة بغداد اول من امس التي زادت من المخاوف بشأن الأخطار التي تهدد امدادات النفط في المنطقة.

ولقي سعر النفط دعما كذلك من بيانات اظهرت تحسن ثقة المستهلكين الأمريكيين.

وبنهاية التعامل في بورصة نايمكس ارتفع سعر عقود النفط الخام الامريكي الخفيف تسليم شباط ٠,٨٦ دولار الى ٩٩,٥٣ دولار.

وفي لندن ارتفع سعر عقود مزيج النفط الخام برنت تسليم شباط ٠,١٨ دولار الى ١٠٧,٨٩ دولار للبرميل.

يذكر ان العراق تم تضمينه في نظام الحصص في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) للمرة الاولى منذ سنوات في اجتماع منتصف هذا الشهر.

وكان نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني قد اعلن ان انتاج العراق من النفط وصل الى اعلى مستوياته في ٢٠ عاما عند ٣ ملايين برميل يوميا.

مقترحات لزيادة القروض المنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

□ بغداد / المدى الاقتصادي

اقترحت اللجنة الاقتصادية النيابية زيادة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تبلغ (٢٠) مليون دينار من اجل دعمها ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية للبلد. وقالت عضو اللجنة الاقتصادية النائبة نورة سالم حسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن اللجنة الإقتصادية البرلمانية قدمت مقترحاً الى مجلس النواب لزيادة الاموال الممنوحة في مشروع قرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تبلغ (٢٠) مليون دينار من اجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل اكبر من شريحة المواطنين العاطلين عن العمل.

وأضافت سالم : أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد وانما الاستثمار هو الذي سيكفل عملية التنمية وهذه المشاريع ستساهم في العملية من خلال تخفيف العبء الاقتصادي لاسيما عند الشرائح الفقيرة من المجتمع وستوفر فرص عمل للعاطلين.

وأشارت الى أن عملية التنمية الاقتصادية في العراق تحتاج الى مشاريع كبيرة وجدوى اقتصادية لتحقيقها من خلال وضع الرؤى المستقبلية والتي تمتد لسنوات عدة، وتتم عن طريق المشاريع الاستثمارية الكبرى في البلد كالصناعية والزراعية والسياحية. وبينت أن هذه المشاريع لا تعتبر من المشاريع التي تحل المشاكل الاقتصادية بل ستخفف ولو شيئا بسيطا منها.

مصدر: بناء ميناء الفاو سينعش الاقتصاد الوطني

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري إن بناء ميناء الفاو الكبير سيدعم الاقتصاد الوطني من خلال ايراداته السنوية والاقتصاد الأوروبي من خلال قصر المسافة لنقل البضائع الى أوروبا.

وقال الشمري لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : على الحكومة الاتحادية ان تفكر جيداً بان ميناء الفاو له اهمية كبيرة للاقتصاد الوطني من خلال وارداته المالية السنوية والتي ستوازي النفط كون هذه المنطقة ستجذب بضائع الكثير من الدول الاوربية والاسيوية وستعطي خدمة للشعوب العالمية من خلال نقل بضاعتهم عن طريق البر بدلاً من البحر وايصالها باسرع وقت.

واضاف الشمري : ان مشروع ميناء الفاو الكبير يعد من المشاريع الكبيرة التي يمكن استغلالها كونه سيقلل من المسافة ما بين اسيا وأوروبا، أي ان البواخر المحملة بالبضائع تسير من البحر العربي الى البحر الابيض المتوسط ثم الى قناة السويس ثم تتجه الى اليمين نحو تركيا فتأخذ هذه العملية أشهرا لوصول البضائع.

وتابع : ان القناة الجافة العراقية ستربط البصرة بدولتي سوريا ولبنان مما ستقرب المسافات ما بين اوربا واسيا فيمكن لها ان تأخذ وقتا قصيرا يستغرق اسبوعا او اقل لوصول كافة البضائع الى البلد المقصود له، مؤكداً: بان هذا الميناء سيساعد الاقتصاد العراقي من خلال وارداته والاقتصاد الاوربي من خلال قصر المسافة.

بلوغ حجم التبادل التجاري مع الأردن مليارى دولار

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ارتفع حجم التبادل التجاري مع الأردن إلى ما يقارب مليارى دولار خلال العام الحالي ٢٠١١ للنشاطات التجارية والاستثمارية في مختلف القطاعات ماعدا النفطية .

وقال المستشار الاقتصادي في الحكومة سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن " حجم التبادل التجاري مع الأردن بلغ في عام ٢٠١١ الحالي ما يقارب مليارى دولار وشمل جميع الأنشطة التجارية والاستثمارية عدا الأنشطة النفطية " .

واضاف القريشي : أن الحكومة تسعى إلى رفع التبادل التجاري بين البلدين الجارين إلى أكثر من أربعة مليارات دولار بسبب التقارب الاقتصادي بين الجانبين" .

وأعلنت وزارة التجارة في وقت سابق ان حجم التبادل التجاري مع إيران، عدا الأنشطة النفطية، وصل إلى ٤مليارات دولار، وحجم التبادل التجاري مع تركيا بلغ ١٠ مليارات دولار لجميع الأنشطة التجارية وحجم التبادل التجاري مع سوريا ٥ مليارات دولار .

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

دعوات لتفعيل المكاتب الاستشارية في البصرة

□ البصرة / وكالات

دعا خبراء الى ضرورة تفعيل المكاتب الاستشارية والاستعانة بالخبراء والمتخصصين للنهوض بالواقع الاستثماري والعمراني في البصرة .

وتعد المكاتب الاستشارية مراكز الخبرة المتفرغة للبحث والدراسة فهي تتابع باستمرار تقدم العلوم والمعارف وتشارك بخبرائها في المؤتمرات العلمية العالمية وتسعى لاقتناء أحدث الإصدارات والتقارير والدوريات العلمية وتمتلك مراجع وبيانات إحصائية متجددة.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان البصرة بحاجة إلى شركات استشارية تساعدها على تنفيذ مشاريع عملاقة تسهم في عملية إعمارها" .

وأضاف ان أهمية هذه المكاتب الاستشارية تكمن في تحديد المبالغ المرصودة وتعمل على دراسة وتحليل المشاريع المزمع إقامتها لاسيما التي دخلت حيز التنفيذ" .

وتابع : تم التعاقد مع شركات عالمية ومكاتب استشارية ووطنية لتقديم دراسات متكاملة ودقيقة بهدف النهوض بالمشاريع خصوصا وأن بعض المشاريع التي أنجزت خلال السنوات السابقة لم تكن بالمستوى المطلوب، منوها إلى أن "وجود المكاتب الاستشارية والمراكز التطويرية سيمنع تكرار الأخطاء السابقة في تنفيذ المشاريع لاسيما الإستراتيجية منها" .

بدوره قال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران : ان المرحلة المقبلة تحتم علينا اختصار الوقت والاستعانة بالخبرات الضرورية بهدف النهوض بالواقع الاستثماري والعمراني للمحافظة والاعتماد على الخبرات والإدارات الناجحة في استلهام الأفكار واعتماد المعايير والمقاييس الاستشارية المهنية التي تحقق التطور والجودة" .

وأضاف ان مجلس إدارة هيئة استثمار البصرة أوصى خلال جلسته الأولى التي عقدها عقب تأسيسه بالاستعانة بالخبراء والمكاتب الاستشارية من اجل إعداد قوائم بالفرص الاستثمارية والتخطيط الاستثماري في رسم الخارطة الاستثمارية ورسم السياسة العامة للهيئة مع ضرورة توفير التخصيصات اللازمة لذلك ضمن الموازنة العامة للهيئة" .

وأوضح ان "اغلب الدول المتطورة تعتمد اعتمادا كليا على الدراسات العلمية والاستشارات الاقتصادية والإدارية والخطط الإستراتيجية والاستشارات القانونية بهدف بناء إستراتيجية المستقبل واتخاذ القرارات السليمة للتطور والنمو" .

من جانبها أكدت رئيسة اللجنة القانونية في مجلس محافظة البصرة بسمة داخل السلمي على ضرورة تكليف مكتب استشاري معروف على المستوى العالمي ليتولى أعمال الإدارة والمتابعة للمشاريع الإستراتيجية في محافظة البصرة.

وقالت ان هناك المئات من المشاريع المهمة التي تشكل البنية التحتية لمختلف القطاعات في المحافظة، وانه في حال تنفيذها بالشكل الأمثل ستحقق قفزة نوعية في تطوير البصرة".

وبينت ان البصرة مقبلة على ثورة عمرانية في العام المقبل من خلال تنفيذ أكثر من ٥٠٠ مشروع بمختلف القطاعات خصوصا ان هناك دعما مباشرا من قبل الحكومة الاتحادية لجميع المشاريع التي لها مساس مباشر بحياة المواطن البصري" .

وعلى صعيد ذي صلة وافقت هيئة استثمار البصرة بشكل مبدئي على إقامة مشروع صناعي للحديد والصلب في محافظة البصرة وبكلفة ١٥٠ مليون دولار.

وذكر بيان للهيئة حسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن المشروع الذي تقدمت به شركة "اربيل استيل" بمساهمة تركية يتضمن إنشاء معمل للحديد والصلب في البصرة على مساحة من الأرض تقدر بـ ٣٠٠ دونم بالقرب من أحد موانئ البصرة.

وقال خلف البدران رئيس هيئة استثمار البصرة : إن الهيئة تسعى من خلال هذا المشروع إلى خلق فرص عمل جديدة تسهم في تقليل ظاهرة البطالة المتفشية في المحافظة، إلى جانب حاجة السوق المحلية إلى معامل للحديد والصلب وكذلك الحد من عملية استيراد الحديد".

وأوضح ان الهيئة قامت بتشكيل فريق هندسي وفني لتحديد احداثيات وأبعاد ارض المشروع ميدانيا، والدفع باتجاه انجاز تصاميم المشروع النهائية والجدوى الاقتصادية وخطة التمويل لدراستها من قبل الجهات الفنية المتخصصة لغرض منح المشروع إجازة الاستثمار بعد استكمال المتطلبات القطاعية من دوائر الدولة المعنية".

من جانبه، قال مدير شركة "اربيل استيل" في العراق سيروان كاكل ان البصرة تمثل محطة الشركة التالية حيث نعتزم إقامة مشروعنا الموسوم بـ"البصرة ستيل" على غرار مشروع "اربيل ستيل" في إقليم كردستان. وأضاف ان "المشروع سيوظف أكثر من ٨٠٠ عامل محلي إلى جانب الكوادر الفنية والخبراء الأجانب، ونسعى من خلاله إلى سد حاجة السوق المحلية ومن ثم التصدير إلى دول أخرى".

وتابع "أننا من خلال هذا المشروع سنقدم إلى البصرة تجربة واسعة نتجاوز من خلالها أهم الأخطاء التي واجهتنا في مشاريعنا السابقة في تركيا وإقليم كردستان حيث نأمل ان يكون النموذج البصري متكاملا من ناحية التقنيات الحديثة".

وأشار إلى ان "المشروع سينفذ على شكل مراحل حيث سيتم التوسيع حسب الطلب وحاجة السوق خصوصا انه من المقدر ان يصل إنتاج المعمل إلى ٢٥٠ الف طن سنويا وستتضاعف هذه النسبة تدريجيا.